



مركز معلومات قطاع الأعمال العام

السيد الأستاذ / أسامه سرايا

رئيس تحرير

جريدة الأهرام

تحية طيبة وبعد

طالعنا جريدتكم الموقرة في عددها الصادر يوم الاثنين ٨/١٠/٢٠٠٧ مقالة السيد الأستاذ/ مكرم محمد احمد بعنوان نقطه نور " رشيد وشركات الأسمنت " والتي تناولت وضع ٨٠% من مقدرات صناعة الأسمنت في يد الأجانب كانت خطأ لا يغتفر ينبغي تصحيحه بوضع كوابح معلنة علي قواعد الخصخصة لا تعطي لأي مستثمر رئيسي فرصة السيطرة علي الأسواق .

ورأيت الكتابة لسيادتكم لإيضاح بعض الأمور الهامة :-

مع بداية التسعينيات تم تحرير قطاع الأسمنت من القيود وقد حول مصر من دولة مستوردة الى دولة مصدرة للأسمنت وهيئ المناخ المناسب للاستثمار وأتيحت الفرصة لرأس المال المصري بالدخول في هذه الصناعة الثقيلة مثل الشركة المصرية للأسمنت وشركة مصر فنا للأسمنت وشركة سيناء للأسمنت وشركة مصر بنى سويف للأسمنت وهي شركات تعمل بأعلى مستوى من الجودة برأس مال مصري اعتبارا من أوائل هذا القرن، وبالتحديد منذ عام ٢٠٠٠، مما أتاح أيضا فرص تشغيل عدد كبير من العمالة وأصبح دخل العامل في صناعة الأسمنت من أرباحه الحقيقية تعد من أعلى معدلات الدخل في مصر بعد أن كان العمال ينتظرون منحة محدودة بعد كل جمعية عمومية وكذلك المميزات العينية التي تمتع بها العمال بعد تحول الشركات الى نظام القطاع الخاص.

والشركات التي بها أغلبية راس مال مصري هي :

الأغلبية	الشركة
شركة قطاع أعمال	١ - الشركة القومية للأسمنت
رأس مال مصري	٢ - الشركة المصرية للأسمنت
رأس مال مصري	٣ - شركة مصر فنا للأسمنت
رأس مال مصري	٤ - شركة سيناء للأسمنت الرمادي
رأس مال مصري	٥ - شركة مصر بنى سويف

أما فيما يخص موضوع مقدرات صناعة الأسمنت في يد الأجانب فإنه يوجد الآن ثمان شركات عالمية متضاربة المصالح ومتنافسة وهي :

اسم الشركة	الجنسية	الشركة الأجنبية المساهمة
أسمنت أسيوط	مكسيكية	شركة سيمكس
أسمنت إسكندرية وبنى سويف	فرنسية	شركة لافارج
أسمنت العامرية	برتغالية	شركة سيمبور
أسمنت طره، أسمنت حلوان، أسمنت السويس	إيطالية فرنسية	شركة ايتاليان سيمنت شركة سيمون فرانسيه

وتمتلك الشركات الآتية مساهمات فى شركات المصرية للأسمنت / سيناء الرمادى /
سيناء الأبيض :-

اسم الشركة	الجنسية	الشركة الأجنبية المساهمة
المصرية للأسمنت	سويسرية	شركة هولسيم
أسمنت سيناء الرمادى	فرنسية	فيكات
أسمنت سيناء الأبيض	دانماركية	البورج

وللعلم أن إنتاج مصر من الأسمنت عام ١٩٨٠ كان لا يتجاوز ٣,٧ مليون طن والاستهلاك ٧,٦ مليون طن وكانت الواردات أكبر من الإنتاج المحلى وبالسعر العالمي ووصل الإنتاج عام ٢٠٠٠ الى ٢٢,١ مليون طن أى إنه زاد بدخول طاقات جديدة خلال عام ٢٠٠٠ بنحو ١٨,٤ مليون طن وخلال الفترة من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠٠٦ أضيفت حوالي ١٦ مليون طن لتصل طاقة الإنتاج الى ٤٠ مليون طن/سنة أي عشرة أضعاف الطاقة عام ١٩٨٠ لأن الاستهلاك المحلى زاد من ٧,٦ مليون طن عام ١٩٨٠ الى أكثر من ٣٠ مليون طن عام ٢٠٠٦ ومتوقع وصول الاستهلاك عام ٢٠٠٧ الى حوالي ٣٤ مليون طن.

ويبين الجدول الآتي نسب المشاركة لجميع الشركات المنتجة للأسمنت بمصر فى السوق المحلى خلال الفترة من يناير / أغسطس عام ٢٠٠٧ (٨ شهور):

أولاً: نسبة مساهمة الشركات المصرية فى السوق المحلى خلال الفترة من يناير/أغسطس (٨ شهور) عام ٢٠٠٧ :-

النسبة بالسوق المحلى %	السوق المحلى (مليون طن)	الشركة
٢١,٩	٥,٠	الشركة المصرية للأسمنت
٧,٤	١,٧	الشركة القومية للأسمنت
٤,٦	١,٠	أسمنت سيناء الرمادي
٣,٦	٠,٨	مصر للأسمنت (قنا)
٢,٣	٠,٥	مصر بنى سويف
٤٠%	٩,٠	الإجمالي

ثانياً: نسبة مساهمة الشركات العالمية فى السوق المحلى بمصر خلال الفترة من يناير/أغسطس (٨ شهور) عام ٢٠٠٧ :

النسبة بالسوق المحلى %	السوق المحلى (مليون طن)	الشركة
٣٠,٦	٧,١	مجموعة السويس للأسمنت السويس - طره - حلوان
١٣,٩	٣,٢	أسمنت أسيوط
٨,٢	١,٩	الإسكندرية + بنى سويف
٧,٥	١,٧	العامرية
٦٠%	١٣,٩	الإجمالي

وهو ما يبين أن الشركات المصرية تمتلك ٤٠% من السوق المحلى. هذا ويعمل فى مصر الآن ١٣ شركة لإنتاج الأسمنت بأنواعه الرمادي والأبيض وتمتلك الدولة شركة واحدة بالكامل هي الشركة القومية للأسمنت التابعة للشركة القابضة للصناعات الكيماوية ، هذا بالإضافة الى احتفاظ الدولة ممثلة فى الشركات القابضة والبنوك وشركات التأمين بمساهمات واضحة فى الشركات المشتركة كما هو موضح فى الجدول الآتي:

اسم المالك	نسبة المال العام	الشركة
الشركة القابضة للصناعات الكيماوية	٩٥%	١- الشركة القومية للأسمنت
الشركة القابضة للصناعات المعدنية	١٨%	٢- شركة اسمنت طره
الشركة القابضة للصناعات المعدنية، الشركة القومية للأسمنت ، وبعض شركات التأمين والبنوك الحكومية	١٦%	٣- شركة السويس للأسمنت
بنوك حكومية وشركات تأمين	٤٠%	٤- شركة مصر فنا للأسمنت
بنوك وشركات تأمين	٢٤%	٥- شركة أسمنت سيناء
بنوك حكومية	٢٠%	٦- شركة مصر بنى سويف

هذا وكما هو معلوم فهناك أربع عشرة رخصة سوف يتم التنافس عليها على النحو الذي أعلنته وزارة التجارة والصناعة وسوف يكون من شأن هذا الإجراء زيادة الطاقة الإنتاجية والتصديرية وزيادة المنافسة في هذا القطاع .